مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

مفهوم التنمية الإجتماعية: رؤية مستقبلية

مالك عبدالله المهدي*

- الملخص:

تناقش الورقة باختصار الرؤية المستقبلية لمفهوم التنمية الإجتماعية – بإعتبار أن التنمية: هي تلك العملية الإرادية، العملية الواعية والمقصودة، الشاملة على كافة المستويات، المستمرة والمتجددة، والتي يكون هدفها وغايتها الإنسان–، وذلك من خلال مناقشة المفاهيم ذات الصلة في اللغة والإصطلاح، ومن ثّم مناقشة ماهية المستقبل – ماذا نقصد بالمستقبل –، وهل هناك إمكانية للتحسب مستقبلا لكيفية تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة، ومستدامة؟. و على مستوى أوطاننا هل لدينا الرغبة، والإهتمام، والقناعة بضرورة أن نضع خططنا، واستراتيجياتنا على أسس منهجية علمية مستقبلية؟. إذا كانت الإجابة بنعم، ينبغي علينا أن نهتم بدراسة المستقبل، ونسعى للبحث في إمكانية توظيفها، وتوطينها، وتأصيلها؛ تخلص الورقة إلى ضرورة الإعتماد على الدراسات المستقبلية، ونشر ثقافتها في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بغرض الاستشراف العلمي والمنهجي من خلال الامتلاك والتوظيف لأدوات المعرفة العلمية – خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قراءة الواقع واستشراف المستقبل تتأثر بتراكم المعرفة الموضوعية والعلمية للواقع التي تساعد في اختيار البدائل المستقبلية وبناء المسارات المتصورة للمستقبل الأجدى والأنسب؛ والمستقبل الذي نرغب في بلوغه، وتحقيقه في التنمية الإجتماعية.

كلمات مفتاحية: التنمية؛ الدراسات المستقبلية؛ المعرفة.

Abstract:

* أستاذ الدراسات المستقبلية – عضو هيئة تدريس، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

The paper precisely discusses the future vision of social development concept, considering development as the willing process; the awarded intended process, the all level inclusive, continued and renewed process which targeted the human. This is through discussion of concepts related to language and terminology. Then discuss the importance of the future – what is meant by the future is the future? is there any possibility to have future awareness in how we can maintain balanced and sustainable social development? At the level of our countries, do we have the desire, care and consent to draw our plans and strategies on the basis of scientific future methodologies? If the answer is yes, we should care for the study of the future and search for possibility of utilizing, applying, and Islamizing it. The paper aimed at the necessity of depending on future studies, publicity of its culture in higher education institutions for the purpose of scientific and methodological futuristic viewing by having and utilizing scientific knowledge tools, especially if we take into consideration that reading the present and the future is influenced by the accumulation of subjective and scientific knowledge of the present which will assist in selecting the future alternatives and in building viewed tracks and paths for the effective suitable future, and the future we desire to reach and maintain in social development.

Key Words: Development; Future Studies; Knowledge.

في الفقرات التالية تناقش الورقة باختصار تحديد مفهوم التنمية في اللغة، والإصطلاح، والمفاهيم ذات الصلة، مثل: التنمية الإنسانية، التنمية المستدامة، التنمية من منظور إسلامي، التنمية الإجتماعية، ومن ثّم مناقشة

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

ماهية المستقبل – ماذا نقصد بالمستقبل –، وهل هناك إمكانية للتحسب مستقبلا لكيفية تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة، ومستدامة[1].

- مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً:

مفهوم التنمية كغيره من المفاهيم، والمصطلحات المرتبطة بالعلوم الإنسانية، حيث التعدد والتباين في المعنى، والمضمون – خاصة في المصطلحات المترجمة –، ونجد أن المفهوم في اللغة العربية يختلف عنه في اللغة الانجليزية، حيث يشتق لفظ (التنمية) من (نمّى)، وورد فى لسان العرب، النّماء: الزيادة، نمى ينمِى نَمياً ونُمِيّاً ونَماءً: زاد وكثر– أى بمعنى الزيادة والانتشار– وربما قالوا يَنْمُوُ نُمُوّاً[2]. أما مفهوم التنمية، في اللغة الانجليزية "Development"، يعنى: توسيع، تطوير، تطوّر، تنمية، إنماء، نموّ، نشوء. "البعلبكي، ط1999/33م، 267". فالمفهوم في اللغة الانجليزية يعني التوسع والتطوير، والذى ربما يتطلب التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وفعالية وقدرة على تحقيق الأهداف المرجودة والمنشودة، وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي، الأمر الذي أعطى المفهوم البعد الاقتصادي، أو التقدم الاقتصادي، خاصة وأن مفهوم التنمية "Development"، قد برز بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية[3]، في علم الاقتصاد[4]، واستخدم للدلالة على العمليات التي تهدف إلى احداث مجموعة من التغيرات في مجتمع معين، بهدف اكسابه القدرة على التطور الذاتي لتلبية الحاجات الأساسية المتزايدة، وبالصورة التي تشبع تلك الاحتياجات.

---

1. الورقة المقدمة للنشر منقحة – في الأصل قُدمت الورقة للمشاركة في المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية، والذي نظمته جامعة عين شمس بالعاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من 5 – 7 يوليو 2011م، تحت شعار: "آفاق نحو مجتمع المعرفة"؛ ونُشرت في كتاب أوراق المؤتمر "المجلد الثاني" "جامعة عين شمس، القاهرة، 2011م" –.
2. لمزيد من التفصيل، انظر: بن منظور، لسان العرب (م14) "دار صادر، بيروت، ط2005/4م" ص363.
3. لم يستخدم المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي الانجليزي (آدم سميث) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحات التي كانت تستخدم – على سبيل المثال – للدلالة على التطور، التقدم المادي (Material Progress)، أو التقدم الاقتصادي (Progress Economic).
4. للتدليل على البعد الاقتصادي للمفهوم، يشير صبحي قنوص، في مؤلفه، أزمة التنمية، إلى أن مفهوم التنمية في معظم المجالات يستعمل بمعنى اقتصادي بحت، وتكمن مبررات ذلك في أن النمط الاقتصادي السائد في المجتمع يعتبر في حد ذاته مؤشراً للخصائص الاجتماعية الأخري، أى بمعنى أن النشاط الاقتصادي هو الذي يحدد طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وخصائص ثقافية قد لاتتماثل وطبيعة النشاط الاقتصادي، مبيناً أن المجتمع ينمو من الناحية الاقتصادية، كلما ازدادت قدرة أعضائه على التضامن والتعامل مع البيئة. للمزيد، انظر: صبحي محمّد قنوص، أزمة التنمية "الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ط1992/1م" ص69–71.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

في الإصطلاح: التنمية مفهوم لاينتمى إلى علم واحد، بل إلى عدد من العلوم والتخصصات المتباينة ، ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم حول تحديد مفهوم التنمية وأبعادها، وهناك العديد من التعريفات للتنمية سنشير منها على سبيل المثال، إلى الآتي:

التعريف الذى يرى أن التنمية، تعنى: النمو المدروس على أسس علمية، والذى قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة، أو تنمية فى أحد الميادين الرئيسية مثل: الميدان الاجتماعى، الاقتصادى، السياسي، أو الميادين الفرعية، كالتنمية الزراعية، الصناعية، التقنية،.....إلخ. فالتنمية هى: عملية تغيير اجتماعى مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع، أو المجتمع المحلى من وضع إلى وضع افضل، بما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية و.....إلخ. "الجوهرى، 98-1999م، 69-70".

أما تنمية المجتمع المحلى، تعنى: الاصطلاح الذى يستعمل في ترجمة كلمة "Community" والتى تناظر مصطلح مجتمع "Society"، والتفريق بين الاصطلاحين في علم الاجتماع يرجع إلى أن المجتمع المحلي يشير إلى البناء الاجتماعي المعين الذى يتسم بالعلاقات الخاصة، والتي تتميز بالتشابه في التكوين، وبالقوة في نسيج العلاقات التي يغلب عليها طابع المواجهة والصبغة الشخصية، وسيادة التقاليد والقيم المحلية في السلوك، وبدرجة عالية من الضبط الاجتماعي. على عكس المجتمع الكبير، الذى يقوم على التخصص في العمل، وعلى العلاقات ذات الأبعاد المختلفة والولاءات المتشعبة، والتي يضعف فيها الطابع الشخصي فى العلاقات، ويتميز بسيادة القانون والحقوق، أى أن المجتمع المحلى يشير بصفة عامة إلى المجتمع الريفى، والمجتمع الكبير يعبر عن المجتمع الحضري. وأول من استعمل اصطلاح المجتمع المحلي، العالم الاجتماعي "روبرت مكايفر"، ذلك عندما نشر كتاباً في العام1917م بعنوان: المجتمع المحلي، وعرفه بأنه تجمع من المواطنين يعيشون معاً فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة اجتماعية. وتنمية المجتمع المحلى، مفهوم لأسلوب العمل الاجتماعى والاقتصادي في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية، اسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعى البيئة المحلية به إن لم يكن ذلك الوعى قائماً، أو بتنظيمه إن كان قائماً، ثم بالمشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في المستويات الممكنة عملياً، وإدارياً،.... تنمية المجتمع المحلي أسلوب للعمل وطريقة للتنفيذ[1]. ويجب أن تتضمن برامج تنمية المجتمع المحلي المجالات التالية:

1. لمزيد من التفصيل، حول مفهوم، قواعد، وسائل، ميادين، تنمية المجتمع المحلي، انظر: محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع "المكتبة العصرية، بيروت، ط1/1962م" ص239-258.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

1. توفير الخدمات الاجتماعية، الصحية، الثقافية ورفع مستواها، ونشر الوعى الصحي، والثقافي، والاجتماعي، والتعاوني.
2. رفع المستوى الاقتصادي بزيادة الانتاج، والدخل للفرد.
3. تنمية الطاقات البشرية، وتأهليها للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم المجتمع بغرض تنميته، خاصة وأن مفهوم تنمية المجتمع يؤدى إلى ادخال تغيرات مقصودة ومخططة في حياة المجتمع المحلى، تغيرات تتعلق بالجانب المادى والمعنوى. "سامية، 1998م، 11-12".

وفقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة، في العام 1956م[1]، تنمية المجتمع المحلي تعنى: العملية التى بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالى والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية، والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج فى حياة الأمم والإسهام فى تقدمها لاقصى مايمكن. "الجميلى، 1998، 13". بل تعتبر الأمم المتحدة أن موضوع التنمية موضوعاً أساسياً، وحق من حقوق الانسان، وبالتالى ينبغى على الشعوب كافة، أن تشارك فى عملية التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يعنى مفهوم التنمية بالمعنى البيولوجي والأخلاقي، فعل النمو بمعنى الإزدياد، والتكاثر، والتطور، وفي هذا الإطار نقول: إن الشمس تنميّ المزروعات، والإنسان ينمي ذاكرته أو يطورها. أما في الاقتصاد فإن تعبير النمو يستعمل بعمومية، وأحياناً بطريقة غير دقيقة، لوصف التطور الاقتصادي العضوي والمنسجم، أى التقدم الاقتصادي المندرج في التقدم الإجمالي للمجتمع، ولكي يكون بلد من البلدان في حالة نمو إجمالية يجب أن يكون في حالة تقدم اقتصادي، وأن يكون هذا التقدم في خدمة التقدم الاجتماعي والإنساني عموماً. وإن نمو وتقدم الاقتصاد لا يتم فقط عبر الزيادات التي تطرأ عليه، كالزيادة في الإنتاج الإجمالي مثلاً، كما النمو يفترض أيضاً التطور والزيادة المنسجمة في مختلف قطاعات الاقتصاد مثلما يفترض وجود شبكة اقتصادية مترابطة تفسح في المجال أمام التحسينات المستمرة، كما يفترض أخيراً أن تكون النشاطات الاقتصادية كافة في خدمة تحسين مستوى وشروط حياة المجتمع. فالتنمية أو إيصال الاقتصاد إلى حالة النمو تتطلب

1. في البداية صدر تعريف للتنمية عن الأمم المتحدة في العام 1955م، مفاده: ان التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، مع الاعتماد على مساهمة المجتمعات المحلية ومبادراتها. ومن ثمّ أعيد التعريف في العام 1956م.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

بناء شبكة منسجمة من وحدات الانتاج بالعلاقة مع الموارد الداخلية والارتباطات الخارجية، ولكي نصل إلى ذلك مع تأمين العدالة في توزيع الدخل القومي والتحسن في مستويات المعيشة، ينبغي بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملائمة. كما أن التنمية الاقتصادية تفترض التطور الاجتماعي وتقدم المجتمع عموماً، أى أنها تفترض تكيفاً في السلوك، والذهنيات، والأدوار الاجتماعية، وبهذا المعنى فإن التنمية تتطلب إصلاحات بنوية ومؤسساتية وتغييراً في العقلية للوصول إلى ديناميكية التقدم المستمر. ولكن مراحل التنمية لاتتطابق تماماً مع مراحل النمو، ذلك أن الأولى تتطلب فعلاً منسجماً يطال مظاهر الحياة الاجتماعية كافة، مثلما تتطلب رقابة على النشاطات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يعتبر التخطيط شرطاً ضرورياً للتنمية. "سامي وأخرون، 1990م، 164-165".

التعريف الذى يرى أن التنمية هى: الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم، الصحة، الأسرة، الشباب، ومن ثمّ الوصول إلى تحقيق أعلى مستويات ممكن من الرفاهية الاجتماعية. "سعفان، 1973م، 225".

ومن ناحية أخرى، هناك فرق بين التنمية "Development"، والنمو "Growth" الذى يشير إلى ظروف الدول المتقدمة[1]، بينما التنمية تشر إلى ظروف الدول المتخلفة، فمفهوم التنمية مفهوم يحدد أهدافاً معينة ويبحث عن الوسائل لتحقيقها.

وبخصوص مايسمى، ويعرّف[2] بالدول المتخلفة، والتخلف، هناك العديد من المفاهيم المتداخلة والمترابطة فيما بعضها لتحديد معضلة التخلف، مثل: مفهوم العالم الثالث[3]، مفهوم العالم الأول، مفهوم الدول المتقدمة

1. لمزيد من التفصيل حول الفرق المذكور، أنظر: عبدا لباسط مُحَمَّد حسن، التنمية الاجتماعية "المطبعة العالمية، القاهرة، 1980م" ص98-99.
2. أعتقد أن تسمية بعض دول العالم بالدول المتخلفة، يرجع إلى المعيار المستخدم، والذي عادة مايكون معيار إقتصادي، أو سياسي، وهذا قد لاينطبق على كل دول العالم، فهناك دول متطورة أو "محافظة" على المستوى على المستوى الإجتماعي، وحققت نهضة تنموية في مختلف المجالات مثل اليابان، ماليزيا؛ وعليه أعتقد أن مصطلح الدول الأقل نموأشمل، وأنسب.
3. هذا المفهوم نشأ تاريخياً منذ بداية الستينات على يد احدى منظرىّ الاستعمار، الأديب الفرنسي "France F."، والذى يرى أن تلك الدول تربطها رابطة واحدة وهى الاستعمار. وبالتالي مفهوم العالم الثالث، هو مفهوم يضم الدول التي خضعت لظاهرة عامة وهى الاستعمار ونالت استقلالها السياسي شكلياً، وتتقاسم تلك البلدان صفة الفقر والتخلف، كما تعرف بالبلدان المتخلفة قياساً ببلدان العالم الأول والثاني، أيضاً تعرف ببلدان الجنوب قياساً ببلدان الشمال المتطورة بصفة عامة. ولكن هناك تقاطع وتباين بين المفهومين، العالم الأول، والعالم الثالث، وهو أن كل دول العالم الثالث متخلفة، ولكن ليس بالضرورة كل الدول المتخلفة اجمالاً من بلدان العالم الثالث، وعلى سبيل المثال: ايطاليا، البرتغال، كوريا الجنوبية، الصين، البرازيل، اسبانيا،....إلخ. أما عن مفهوم العالم الأول، يقصد به تلك الدول الرأسيمالية المتطورة صناعياً

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الرأسمالية الصناعية التقنية، مفهوم الدول النامية، مفهوم الاستعمار من حيث التبعية والارتباط التاريخي به. وكما هو الحال، الاختلاف حول مفهوم التنمية شكل إنعكاساً حول ماهية التخلف، باعتبار أن تحديد التخلف، وتحديد أسبابه وجذوره، تساعد بدورها في كيفية القضاء عليه، عن طريق التطور الاجتماعي الاقتصادي، الذى يؤدي إلى التنمية بكافة ميادينها الاقتصادية والاجتماعية، فتحديد الداء دون شك سيساعد في تحديد نوعية الدواء.

مما سبق يتضح لنا أن **مفهوم التنمية** "Development" برز إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية، كمفهوم اقتصادي، عند الاقتصاديين والاجتماعيين، و نظراً لصعوبة الفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تطور المفهوم في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، وظهر مصطلح التنمية الشاملة، والذى شمل مفهوم التنمية الاقتصادية: التي تهتم بزيادة وتنمية الانتاج، وزيادة الدخول القومية والفردية، أى زيادة الثروة، ومفهوم التنمية الاجتماعية: الذى يهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة، التعليم، المستوى المعيشى، والخدمات بمختلف أنواعها، ثم مفهوم التنمية السياسية، والتي تعرف: بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايتها الوصول إلى مصاف الدول الصناعية – أى بمعنى ايجاد نظم على شاكلة النظم الأوربية الغربية آنذاك – تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية، أيضاً مفهوم التنمية الثقافية: الذى يسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الانسان، ومفهوم التنمية الإنسانية أو التنمية البشرية "Human Development"، الذى يعطى الأولوية لتوفير لضروريات الأساسية للفقراء مثل: الرعاية الصحية الأولية، التغذية، التعليم الأساسي، فرص العمل،...إلخ[1].

وتقنياً، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان. أما عن مفهوم العالم الثاني، يقصد به الدول الاشتراكية سابقاً، والفارق بين المفهومين – العالم الأول والثاني – هو أن الدول الاشتراكية سابقاً لاتختلف فقط عن الدول الرأسمالية سياسياً بل اقتصادياً، وتقنياً، ....إلخ. أيضاً هناك صفات مشتركة تتقاسمها بلدان العالم الثالث، تتعلق ببنيتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، أما عن الخلل في البنية الاجتماعية يتمثل في ارتفاع نسبة المواليد والوفيات (معدل النمو السكاني)، بالاضافة لتدني مستوى الخدمات في الصحة، التعليم،.....إلخ. أما الخلل في البنية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: سيطرة قطاع على آخر، مثل: سيطرة القطاع الزراعي على الصناعي، أيضاً تدني المستوى التقني، سوء استخدام الآلة، التفاوت في توزيع الدخل،.....إلخ. والخلل في البنية السياسية، يتمثل في التبعية، سيطرة فئة قليلة حاكمة على بقية المجتمع، غياب المشاركة الشعبية،.....إلخ. لمزيد من التفصيل حول مفهوم التنمية، التخلف، العالم الثالث، انظر: ر. بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد "المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1/1986م" ص 205–211.

1. لمزيد من التفصيل، انظر: محمد الحسن إبراهيم، التنمية المستدامة "مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، 2004م" ص39–40. أيضاً: مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها "معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978م" ص26–32.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وكما أشرنا إلى أن التباين والاختلاف في ترجمة المصطلحات – خاصة في العلوم الإنسانية – هذا مانجده عند بعض المفكرين العرب، حيث يفضل البعض استخدام مصطلح التنمية الإنسانية، عن مصطلح التنمية البشرية، بإعتبار أن التنمية الإنسانية تعريبُ أشمل وأوسع، وتعنى كلمة (بشرية): مجموعة من المخلوقات، أما كلمة (إنسانية)، فتعنى: حالة راقية من الوجود البشري، وحينما يتصف كائن بشري بالرقي، يُوصف ويُوسم بأنه (إنسان)، وهذا هو سبب تفضيل مصطلح التنمية الإنسانية[1]. وقد اكتسب مفهوم التنمية الإنسانية ذيوعاً وانتشاراً منذ العام 1990م، بتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمصطلح، والذىُ بني على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية، ويقوم المفهوم على أن: البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية الإنسانية هى: عملية توسع خيارات البشر، المتمثلة في ثلاث خيارات أساسية هي: العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعرفة، توافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. بالاضافة لحقوق أخرى تتمثل في: الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان[2]. وقد ساهمت الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية الإنسانية في إثراء المفهوم، حيث عالج تقرير التنمية الإنسانية الصادر في العام 1993م، قضايا الحكم، والمشاركة، والتنظيم المجتمعي، باعتبارها محاور أساسية للإطار المؤسسي اللازم للتنمية الإنسانية، كما أوصى التقرير بأن بعض الخدمات وعلى وجه الخصوص الرعاية الصحية الأولية، والتعليم الأساسي، ينبغي أن تظل مجانية دائماً. ويعتقد البعض ان الأساس الجوهرى للتنمية التي تسعى لتحقيق رفاهية الانسان هو الحرية، باعتبار أن التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر كافة، فالتنمية تتطلب استبعاد المصادر الأهم لغياب الحرية، مثل: الفقر والاستبداد، والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة، أيضاً غياب التسامح وتفشي استبداد الدولة، و ينبغي أن تتصل الحريات السياسية بفرص المجتمع في تحديد من يحكمه، وعلى أية أسس، والحق في مراقبتة وانتقاده، التمتع بحرية التعبير والإعلام، أى أن تكون الحرية الغاية والوسيلة لتحقيق التنمية. "أمارتيا سين، 2004م، 50-53"؛ أيضاً من بين المفاهيم ذات الصلة نشير إلى الآتي:

1. للمزيد، انظر: نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس "مجلة المستقبل العربي، العدد 283، سبتمبر 2002م" ص66-67.
2. المرجع السابق، ص67-69.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

- من بين محاولات التاصيل الإسلامي[1] هناك من يرى أن التنمية من منظور إسلامي تعني "عملية تطوير وتغير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة، وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية تحقيقا لمقصود الشارع من الإستخلاف في الأرض برعاية أولى الأمر ضمن تعاون إقليمي، وتكامل أممي بعيداً عن أى نوع من أنواع التبعية". "الهنداوي/التنوير، أبريل 2008م، 26".
- أيضا مفهوم التنمية المستقلة، الذى يرى بأنها: العملية التي تتضمن فعلاً ديناميكياً بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية، والعدالة الاجتماعية، والعلاقات البنانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيداً، قدر الامكان، عن أى تأثيرات خارجية[2].
- مفهوم التنمية المستدامة "Sustainable Development"، والذي مر بعدد من المراحل التاريخية، ورغم أن هناك إتفاق بأن التنيمة المستدامة تعنى الإهتمام بالبيئة والتنمية؛ أما المفهوم فلم يتبلور ويتشكل بعد، خاصة وأن هناك العديد من التيارات التي تحاول توظيف المفهوم بما يتناسب ووجهة نظرها[3]. وللتوضيح على سبيل المثال نشير على المستوى العالمي، والمستوى الإقليمي العربي إلى:

1 . المؤتمر العالمي العالمي للتنمية المستدامة "World Summit Sustain Development"، الذي عقد في الفترة من 8/26 –2002/9/4م، في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، المؤتمر ، لمواصلة المجهودات السابقة، وترجمة للمبادئ والقيم التي اعتمدها إعلان منظمة الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة[4]، خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة المشتركة،

1. من بين محاولات التأصيل حول مفهوم التنمية المستدامة، أنظر: مُحَمَّد الحسن بريمة، التنمية المستدامة: تأسيس مقاصدي "مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، 2004م" ص 49 ومابعدها.
2. لمزيد من التفصيل حول التنمية المستقلة، متطلباتها، مؤشراتها، انظر: سعد حسن فتح الله، التنمية المستقلة "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2/1999م".
3. لمزيد من التفصيل حول تلك المراحل، والتيارات المتباينة حول المفهوم – بداية من الاهتمام بالبيئة وأثرها في التنمية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في العام 1968م – أنظر: التنمية المستدامة: مناقشة المفهوم (مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح/ليبيا، العدد 12، أكتوبر 2009م).
4. أقرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، الإعلان في الفترة من 6-8 سبتمبر 2009م، ولمزيد من التفصيل حول الإعلان، انظر: إعلان منظمة الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة. أما بخصوص المؤتمر، فيعتبر من أكبر التجمعات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في القرن

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

والقضاء على الفقر، تحسين مقدرة الدول النامية على التصدى لتحديات العولمة ومجابهتها، الحد من مشاكل الصحية المتصلة بالبيئة،...إلخ.

2. في 30 يونيو2005م، وعلى المستوى الإقليمي العربي، أقر وزراء الشئون الاجتماعية والتخطيط العرب، في مقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالأهداف التنموية للألفية، مؤكدين إلتزامهم بالعمل على تسارع عملية التنمية والمضى قدماً في تحقيقها[1].

مما سبق، يمكن لنا القول، **أن التنمية** هي تلك العملية الإرادية، العملية الواعية والمقصودة، الشاملة على كافة المستويات، المستمرة والمتجددة، والتي يكون هدفها وغايتها الإنسان.

وبما أن الإنسان هو جوهر العملية التنموية بكافة مستوياتها، والتي من بينها عملية التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى احداث التغيرات الإجتماعية في بناء المجتمع، ووظائفه، ومن بين التعريفات العديدة للتنمية الإجتماعية نشير إلى التعريف الذي يرى أن التنمية الإجتماعية عبارة عن "هدف معنوي لعملية حركية "ديناميكية"، تتجسد في اعداد، وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الإجتماعية والعامة كالتعليم، والصحة، والاسكان، والمواصلات، والاتصالات،.....، بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة، والمشاركة في النشاط الإجتماعي والاقتصادي المبذول، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة". "مسعد حمودة، 2001م، 35". من أسباب إختيار التعريف نشير إلى الآتي:

الماضى، حيث شارك فيه مايفوق المائة رئيس دولة إلى جانب الآلاف من المسئولين والخبراء، وممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والصحفيين.

1. لمزيد من التفصيل، انظر: ورشة عمل التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية "30 أكتوبر – 1 نوفمبر 2007م" "وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المراة والطفل، الخرطوم، نوفمبر2007م". أيضاً هناك العديد من المؤتمرات التي عقدت على المستوى الدولي والإقليمي بالخصوص، منها على سبيل المثال: إعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في العام 1994م، الإعلان العربي حول البيئة والتنمية، تونس 1986م، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، القاهرة 1991م، وإعلان مالمو بمناسبة منتدى البيئة العالمي الأول، في العام 2000م، وإعلان جده حول المنظور الاسلامي للبيئة 2000م، واعلان طهران حول الأديان والحضارات والبيئة، في العام 2001م، وإعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي 2001م، وإعلان الرباط حول فرص الإستثمار من أجل التنمية المستدامة في الأراضي الزراعية البعلية عام 2001م،.....إلخ.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

أ. إعتبار أن التنمية الإجتماعية مفهوم معنوي لعملية حركية "ديناميكية" موجهة في الأصل إلى الإنسان – هدف وغاية التنمية – باعتباره الطاقة البشرية التي تساهم في عملية التنمية.

ب. الإشارة إلى أن هناك العديد من الوسائل لاحداث تلك المساهمة أو المشاركة بين العنصر المادي في التنمية، والعنصر الإنساني من أهمها التعليم، والصحة، والاسكان، والرعاية الاجتماعية،.....، وأن تلك الوسائل[1] هي التي تساعد الإنسان على المساهمة في نمو مجتمعه؛ وبما اننا بصدد البحث عن المستقبل، وتحديداً مستقبل التنمية الإجتماعية، وإرساء ثقافة التننمية مستقبلاً ، عليه سأحاول أن أشير في الفقرات التالية إلى ماهية المستقبل – ماذا نقصد بالمستقبل –، وهل هناك إمكانية للتحسب مستقبلا لكيفية تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة، ومستديمة على المستوى العربي.

فيما يتعلق بماهية المستقبل؟ هذا التسأول يقودنا إلى البحث عن المعارف، والعلوم التي تهتم بالمستقبل، والتي دون شك ستساعدنا، وتعيننا في التخطيط العلمي، والمنهجي؛ ومن بين تلك العلوم علم دراسة المستقبل، والذي يعتبر من بين العلوم التي تنتمي إلى دائرة العلوم الاجتماعية، العلوم التي تهتم بالإنسان والمجتمع. العلم الذي يبحث عن الأفكار والرؤى الجديدة لمستقبل المجتمع، العلم الذي يبحث ويهتم بكيفية سبل التحكم في المستقبل ومعرفة أشكاله والاستعداد له. العلم الذي يطرح موضوع المستقبل كموضوع للبحث والمناقشة، كما يعد علم دراسة المستقبل من التخصصات العلمية الحديثة التي يحاول من خلالها البحُاث، والمراكز، والمؤسسات تكوين صور مستقبلية متنوعة محتملة أو متوقعة الحدوث، مع الاهتمام بدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي الى إحتمال تحقيق الصور المستقبلية المحتملة، لأن علم دراسة المستقبل، هو العلم الذي يتناول الأحداث التي لم تحدث بعد خلال فترات زمنية غير محددة، وعندما تحل ستصبح حاضرًا، أو واقعاً. ولذلك هو العلم الذي يطرح موضوع المستقبل كموضوع للبحث والدراسة، ذلك من خلال الدراسات المستقبلية أو الإستشرافية التي تهتم بتحديد المسارات المحتملة، والمتوقعة مستقبلا لظاهرة معينة، ومن ثمّ التنبؤ بالمسار الأكثر احتمالا، أوتوقعا؛ الدراسات التي تهتم بالاجتهاد العلمي المنظم، الذي يرمي الى صياغة مجموعة من التنبؤات، والتوقعات "Conditional Forecasting" التي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع معين أو مجموعة من

1. هنا نشير إلى أن من بين أهداف مؤتم وزراء الشئون الإجتماعية الذي إنعقد في القاهرة خلال الفترة من 10 – 13 إبريل 1967م، التعليم، الصحة، الاسكان، الخدمات الإجتماعية، العمالة.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

المجتمعات خلال فترة زمنية مقبلة، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر بغية استكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية علي المجتمع. "مجموعة مؤلفين، 1983م، 22 و23". وعادة ما يكون الاستشراف هنا بعيداً عن أمور التكهن، والاعتبارات الشخصية؛ فالاستشراف العلمي للمستقبل من حيث المضمون يعني التطلع نحو المستقبل، بلُ يؤسس وُيبني على الماضى والحاضر من خلال وإدراك وفهم تأثير العوامل التي شكلت الماضي والحاضر معاً – وهذا ما نحتاج استصحابه – عند وضع خطة مستقبلية للتنمية الإجتماعية على المستوى القطري، أو المستوى الإقليمي العربي – .

وينبغي أن تكون عملية الاستشراف عملية مستمرة عبر الزمن – أي ضرورة توفر عنصر الاستمرارية – من خلال الامتلاك والتوظيف لأدوات المعرفة العلمية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قراءة الواقع واستشراف المستقبل تتأثر بتراكم المعرفة الموضوعية والعلمية للواقع التي تساعد في اختيار البدائل المستقبلية وبناء المسارات المتصورة للمستقبل الأجدى والأنسب؛ والمستقبل الذي نرغب في بلوغه، وتحقيقه في التنمية الإجتماعية ينبغى ألايتم عن طريق التنبؤ بل عن طريق التحضير، والإستعداد له، خاصة إذا أخذنا في عين الإعتبار أن دور الدراسات المستقبلية لايكمن في إصدار التنبؤات، بل في تحديد الاتجاهات، وتخيل المستقبل المرغوب فيه، واقتراح الخطط، والاستراتيجيات لتحويله إلى مستقبل ممكن. وهناك من يرى أن دور الاستشراف لايكمن في إصدار التنبؤات، إذ يتجلي هدفه في تحديد الاتجاهات، وتخيل المستقبل المرغوب فيه، واقتراح الإستراتيجيات التي تسهم في تحويله إلى مستقبل ممكن؛ ومن أهم فوائد الاستشراف، أنه يُعني بكشف المشكلات المتوقعة قبل حدوثها، ليتم التهيؤ لمواجهتها، ببذل الجهود البحثية، ووضع التراتيب والخطط والسياسات المضادة، لمنع وقوع تلك المشكلات في بداياتها، أو الحد من آثارها بعد تقدّم خطواتها. "المنجرة، 2008م، 202". فدراسة المستقبل غدت اليوم علماً من العلوم الهامة، لأنها تضع الخطط، والإستراتيجيات، والتوقعات للأوضاع العامة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، ومن ثمّ تضع تلك الخطط موضع التنفيذ الفعلي، وتحشد لها الإمكانيات، والوسائل اللازمة لتحقيقها من أجل النهوض، وهذا ما نحتاجه الآن لوضع خطة علمية منهجية للتنمية الإجتماعية في أوطاننا، خطة علمية طويلة الأجل، خطة تقوم بوضع البرامج ذات الصلة عن طريق المتخصصين.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

إمكانية التحسب مستقبلا حول تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة؟ بما أن هناك دراسات للسمتقبل، وإستشرافه، ينبغي أن نبحث عن مناهجها، وخطواتها، وأدواتها، وهل هناك إمكانية لتوظيفها، والإستفادة منها في كل الخطط، والإستراتيجيات الوطنية، وعلى وجه الخصوص الخطط، والإستراتيجيات ذات الصلة بالتنمية الإجتماعية؟؛ وهذا ماتوفره لنا الدراسات المستقبلية، والاستشرافية من خلال مناهجها، وأدواتها، ونماذجها المتعددة، والتي من بينها أسلوب، ومنهج السيناريو؛ فهناك صلة، وارتباط وثيق بين الدراسات المستقبلية، والتخطيط الاستراتيجي، خاصة وأن الدراسات المستقبلية هي تلك الدراسات التي تقوم على متابعة عدد من المتغيرات وْتتْبع اتجاهاتها الحالية فيما يخص مختلف المجالات، واعتماداً على البيانات المجمعة يتم خلق سيناريوهات مختلفة للأحداث المستقبلية المحتملة، والتي يتم إدراجها في التخطيط الإستراتيجي الخاص بأى من تلك المجالات. والسيناريو هو: وصف لوضع مستقبلي ممكن، أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار، أو المسارات التى يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن، أو من وضع أولى أو ابتدائي مفترض. خاصة وأن اسلوب، أومنهج السيناريو يساعد في وصف الامكانات البديلة للمستقبل، ويقدم عرضاً للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنسانى، مع بيان نتائجها المتوقعة بسلبياتها وايجابيتها. وقد ينطوى تحليل السيناريو، أوالسيناريوهات على توصيات ضمنية، أو صريحة حول ما ينبغى او يفترض عمله، وذلك يتوقف على التوجه الذى يأخذ به واضعو السينار، سواء كان توجهاً استطلاعياً أم توجهاً استهدافياً، وأعتقد أن هذا هو الاسلوب، والمنهج المناسب الذي سيساعدنا في وضع خطة منهجية للتنمية الإجتماعية وفق مانرغب في تحقيقه.

وكما أشرنا بأن هناك علم، ودراسات ذات صلة بالمستقبل، وهناك مناهج علمية يكمن توظيفها، والإستفادة منها؛ إذن هناك إمكانية لتحقيق تنمية إجتماعية في المستقبل، تنمية متوازنة شاملة، ومستمرة – مستديمة – على مستوى أوطاننا؛ وهذا ما يفرض علينا بالضرورة السعي، والبحث في المقام الأول على الإطلاع، و التعرف على هذا النوع، والمجال من الدراسات، ومن ثمّ الإهتمام بها، والبحث في إمكانية توطينها، وتأصيلها بغية توظيفها والإستفادة منها؛ و هناك العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها خاصة فيما يتعلق بموضوع التنمية، وضرورة إرتباطها بالحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان[1]، وغيرها من المطالب التي قد لاتأخذ في عين الإعتبار عادات، وتقاليد،

1. هنا نشير إلى أن حقوق الإنسان الأساسية من أهم الحقوق التى ركزت عليها كل الأديان السماوية، ومواثيق منظمة الأمم المتحدة، وبعض المعاهدات الدولية، بل أضحت سبباً للتدخل في الشئون الداخلية للعديد من الدول، والأمثلة عديدة في هذا الصدد؛ وهنا ينبغى علينا أن نحدد

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وخصوصيات العديد من المجتمعات، ونشير من بين تلك الأسئلة على سبيل المثال الآتي:ما ذكره أمارتيا سين "Amartya Sen"[1]: أن التنمية ينبغي أن تتصل الحريات السياسية بفرص المجتمع في تحديد من يحكمه، وعلى أية أسس، والحق في مراقبتة وانتقاده، والتمتع بحرية التعبير والإعلام، أى أن تكون الحرية الغاية والوسيلة لتحقيق التنمية؛ وهنا نتساءل هل ماذكره سين بالضرورة أن ينطبق على مجتمعنا، والمجتمعات الشبيهة التي ما زالت في طور التكوين؟ وهناك العديد من المجتمعات في العالم، التي حدثت فيها تنمية دون الحريات التي ذكرها سين، وعلى سبيل المثال، ماحدث في اليابان، وماليزيا، وبعض الدول في محيطنا الإقليمي.وهل بالضرورة أن ترتبط التنيمة، وتستمر – الاستدامة – بتوفر الحريات، أم بتوفر المصادر، وحسن توظيفها؛ وأيهما أنسب بالنسبة لواقعنا، وخصوصيتنا على مستوى أوطاننا: توفر الحريات – وفقا لمفهوم أمارتيا سين –، أم التنمية في مختلف المجالات؟.على مستوى أوطاننا هل لدينا الرغبة، والإهتمام، والقناعة بضرورة أن نضع خططنا، واستراتيجياتنا على أسس منهجية علمية مستقبلية؟. إذا كانت الإجابة بنعم، ينبغي علينا أن نهتم بدراسة المستقبل، ونسعى للبحث في إمكانية توظيفها، وتوطينها، وتأصيلها[2]، وأقترح على الجهات ذات الصلة أن تعتمد على الدراسات المستقبلية، ونشر ثقافتها في مؤسسات التعليم العالي.

وفي الختام، وبما أننا بصدد مناقشة مستقبل التنمية الإجتماعية، وإرساء خطاب ثقافي بالخصوص، وكما ذكرنا بأن التنمية هدفها، وغايتها الإنسان، ينبغى أن يكون الإنسان محور كل تخطيط تنموى سواء كان هذا التخطيط قصير أو طويل الأجل، تخطيط يركز على حقوقه وكرامته الإنسانية المستمدة من الوفاء بحاجاته الأساسية،

مفهومنا للتنمية وفقاً للأهداف التى نرغب في تحقيقها أو انجازها. خاصة وأن مفهوم التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة، قد يكون سبباً للتدخل، فينبغى أخذ الحيطة والحذر من التدخل في شئوننا الداخلية باسم البيئة والتعاون من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية.

1. أمارتيا سين: عالم إقتصاد هندي، مدافع عن الحرية كمكّون أساسي للتنمية والتطوير، حاصل على جائزة نوبل للعلوم الإقتصادية في العام 1988م، وأستاذ بجامعة كمبريدج – كلية ترينيتي، وزميل رئاسي للبنك الدولي في العم 1996م. لمزيد من التفصيل، أنظر: أمارتيا سين، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال "المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 2004م".
2. ينبغي أن نضع في عين الإعتبار عند التأصيل خصوصية مجتمعاتنا، ونعتمد على مفاهيم التأصيل المتفق عليها خاصة في العلوم الإجتماعية ، مثل تعريف اللجنة الدائمة للتأصيل الإسلامي في عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية في ندوة مفهوم التأصيل الإسلامي التي إنعقدت في عمادة الجامعة بتاريخ 1413/12/30م، وذكرت أن "التأصيل الإسلامي للعلوم الإجتماعية هو إبراز الأسس الإسلامية التي تقوم عليها هذه العلوم. من خلال جمعها، أو استنباطها من مصادر الشريعة، وقواعدها الكلية، وضوابطها العامة، ودراسة موضوعات هذه العلوم دراسة تقوم على الأسس السابقة، وتستفيد مما توصل إليه العلماء المسلمون، وغيرهم من نتائج، وآراء لاتتعارض مع تلك الأسس". "مقداد، 1413هـ، 35".

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تخطيط يعمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية، العقلية، الاجتماعية، الروحية، المهارية، الإبداعية،....إلخ، كما يجب عدم تجاهل البُعد المعنوى، والدور الذي يمكن أن يحققه في عملية التنمية، ومقاومة العادات والتقاليد السلبية التي تضر بعملية التنمية وديمومتها، وكل ذلك لن يتم دون الاهتمام بالمعرفة والتعليم، خاصة وأن التنمية بمعناها الواسع لم تعد قضية موارد فقط، وإنما أصبحت قضية معرفة، وإبتكار، وإبداع. الاهتمام بالمعرفة والتعليم، خاصة وأن التنمية بمعناها الواسع لم تعد قضية موارد فقط، وإنما أصبحت قضية معرفة وإبتكار وإبداع في الوقت الراهن، والأمثلة عديدة في هذا الصدد، من بينها: الثورة التقنية التى يعيشيها العالم الآن، كنتاج للعقل، والتعليم، والمعرفة، أيضاً اليابان والإعتماد على الجانب المعرفي التعليمى لسد النقص في الجانب الغذائى، وغيرها من الأمثلة. فالتعليم يعد القوة الحقيقة، والفعالة، والمؤثرة فى تحقيق التنمية وضمان استمراريتها، بل أن الصلة بين اكتساب المعرفة والتنمية عضوية، فمن الصعوبة بما كان إن لم يكن من المستحيل تحقيق التنمية المستدامة، التنمية الإنسانية دون اكتساب المعرفة؛ وختاماً نشير إلى ضرورة البحث في كيفية الاستفادة من توظيف الدخل الحالى المؤقت للنفط – رغم تناقص عدد الكميات المستخرجة بعد انفصال جنوب السودان –؛ وأيضا معدن الذهب، و توظيفه في مشاريع انتاجية تنموية ذات استمرارية متجددة، كالتعليم – خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن التنمية هدفها وغايتها الإنسان – والزراعة، المياه، و البحث في كيفية الإستفادة من توظيفها، و استغلالها بالصورة المثلى، الصناعة المعتمدة على موادنا الخام المتوفرة، و المتجددة، و التى تستطيع المنافسة، مثل السياحة، إلى غيرها من المشاريع ذات الصلة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. ابن منظور، لسان العرب "دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط4/2005م".
3. إعلان ريو، التنمية المستدامة، 1992م.
4. إعلان جوهانسبرج، التنمية المستدامة، 2002م.
5. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية: الوفاء بالعهود"U.N.D.P، أكتوبر2003م".
6. الإستراتيجية القومية ربع القرنية (2007 – 2031م)، المرجعيات التفصيلية: الرؤية القومية "المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجى، الخرطوم، دون تاريخ".
7. خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الإجتماع: فرنسي – انكليزي – عربي "معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996م".
8. ر. بودون وف . بوريكو، المعجم النقدي لعلم الإجتماع، ترجمة: سليم حداد "المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1/1986م".
9. سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط1/ أكتوبر 1990م".

ثانياً: المراجع:

1. إسماعيل صبرى عبدالله، الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل "الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م".

2. المهدي المنجرة، قيمة القيم "المركز الثقافي العربي، الدارالبيضاء، ط4/يوليو2008م".
3. جورج قرم، التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية (دار الطليعة، بيروت، ط1/يوليو/1981م).
4. حسن شحاتة سعفان، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي (مطبعة التقدم، الجزائر، 1973م).
5. خيرى خليل الجميلى، التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية: البناء الاجتماعى للمجتمع " المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، 1998م".
6. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبدالمجيد، السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلي الوطن العربي "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس2008م) ".
7. سامية بابكر مُحَّد الحسن، قضايا الوعي البيئي والتنمية المستدامة في السودان (مركز مُحَّد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 1998م).
8. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2/1999م).
9. صبحى مُحَّد قنوص، أزمة التنمية ("الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط1/1992م) ".
10. عبدالهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الإجتماعية: مدخل إسلامي "المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م".
11. فؤاد موسى، التخلف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي"دار الوحدة، بيروت، ط1/1982م".
12. مجموعة مؤلفين، صور المستقبل العربي"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3/مارس 1989م".
13. مجموعة مؤلفين، التنمية العربية، تحرير: إبراهيم سعدالدين، محمود عبدالفضيل "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1/يونيو 1989م".
14. مُحَّد العوض جلال الدين، إنجاز التنمية المستدامة ومناهضة الفقر "مركز مُحَّد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 2003م".
15. مسعد الفاروق مُحَّد حمودة، التنمية الإجتماعية "مطبعة سامي، الاسكندرية، 2001م".

16. مُحَمَّد عبدالله النقرابي، قراءة في قضايا العولمة الثقافية والاجتماعية "هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، الخرطوم، 2005م".
17. محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع "المكتبة العصرية، بيروت، ط1/1962م).
18. مقداد يالجن، أساسيات التأصيل والتوجيه الإسلامي للعلوم والمعارف والفنون "دار عالم الكتب، الرياض، ط1/1416هـ".
19. مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها: تطبيقات على الريف اللبناني "معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978م). "
20. يسن الحاج عابدين، أحمد إبراهيم عبد الله، التخطيط الاستراتيجي في السودان "المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم، ط1/2005م".

ثالثاً: المراجع المعربة:

1. أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال "المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو2004م".
2. فرانسيس مورلاييه، جوزيف كولينز، صناعة الجوع: خرافة الندرة، ترجمة: أحمد حسان "المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل1983م".
3. مجموعة مؤلفين، تنمية المراد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، ترجمة: مركز الأمارات للدراسات الاستراتيجية والبحوث "مركز الأمارات للدراسات الاستراتيجية والبحوث، أبوظبي، ط1/2004م".

رابعاً: البحوث والدوريات والمجلات:

1. المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، التعليم والتنمية في أفريقيا: نظرة عامة "مجلة دراسات، عدد 12، الربيع 1371و.ر – 2003م" "المركز العالمي للدراسات والأبحاث ، طرابلس الغرب، 2003م".

2. حسن إبراهيم الهنداوى، مفهوم التنمية وخصائصها من وجهة نظر إسلامية ("مجلة التنوير، العدد الخامس، أبريل 2008م" "مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، 2008م".
3. سامي عصر، مؤتمر القمة العالمية للتنمية الإجتماعية: ماذا؟ كيف؟ إلي أين؟"مجلة المستقبل العربي، عدد 195، مايو1995" "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م".
4. سعدون ناصر، الموارد البشرية ومستقبل التنمية في أفريقيا "مجلة دراسات، عدد 27، شتاء 2006م" "المركز العالمي للدراسات والأبحاث، طرابلس الغرب، 2006م".
5. عبدالحليم عبدالرحيم مُحَّد، نحو مناهج إسلامية لإدارة الموارد البشرية "مجلة التنوير، العدد الثامن، ديسمبر 2009م" "مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، 2009م".
6. عبدالمجيد النجار، العولمة السياسية الاقتصادية والاجتماعية كنظام أساسي "مجلة التنوير، العدد الثالث، أبريل 2007م" "مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، 2007م".
7. علي خليفة الكواري، ما العمل .... من أجل المستقبل "مجلة المستقبل العربي، عدد 195، 1995م" " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م".
8. نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"مجلة المستقبل العربي، العدد 283، سبتمبر 2002م" "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م".

خامساً: الندوات والمؤتمرات:

1. مؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية(30/3-2/4/1998م) "منظمة اليونسكو، استوكهولم".
2. ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية: واقع وآفاق(13-15/12/1993م)، تحرير: عمر التومي الشيباني، مفيدة خالد الزقوزي "الهئية القومية للبحث العلمي، طرابلس الغرب، ط1/1997م".
3. ورشة عمل التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية(30 أكتوبر-1 نوفمبر2007م) ("وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، الخرطوم، 2007م".